الإسراع بالانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية

E/ESCWA/CL1.CCS/2023/Policy Brief.2

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

بات الانتقال من اقتصاد خطي إلى آخر دائري ضرورة ملحة يفرضها شح الموارد، ونضوب التنوع البيئي، وانعدام الأمن الغذائي، وتزايد المخاطر التحديات الإنمائية المرتبطة بتداعيات تغيُّر المناخ.

يَعِدُ الاقتصاد الدائري بفرص لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بما في ذلك:

يتزايد توجّه بعض القطاعات نحو الممارسات الدائرية، ولكن على في الأكثر على مستوى المشاريع. قليلة هي البلدان التي وضعت رؤية استراتيجية مع أهداف محددة من اجل الانتقال من اقتصاد خطي الى اقتصاد دائري.

ما يتطلبه الاقتصاد الدائري، من مؤسسات وقدرات وتمويل وآليات للحوكمة، مفقود في العديد من البلدان، أو يتوفر على نطاق محدود.

قد يفتح الاقتصاد الدائري آفاقاً لم يسبق استكشافها وفرصاً جديدة من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ستظل فوائد الانتقال إلى اقتصاد دائري محدودة ما لم ينفذ بناءً على رؤية تجعل المجتمعات العربية مستدامة وعادلة، تتمتع بنظم بيئية صحية وموارد حيوية مستدامة.

محاسن الاقتصاد الدائري

هل نحتاج إلى اقتصاد دائري في المنطقة العربية؟

الاقتصاد الدائري هو نهج نُظُمي للإسراع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تُعالج من خلاله ثلاثة تحديات إنمائية رئيسية تواجه المنطقة العربية، وهي: ندرة الموارد واستنزافها، وآثار تغيُّر المناخ، والتلوث وفقدان التنوّع البيولوجي. واعتماد بلدان المنطقة العمليات والحلول الدائرية يساعد في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وتكييف المجتمعات مع التغيرات المناخية المستقبلية، وتنظيف المحيطات والبحار من النفايات البلاستيكية، والحدّ من تلوث الهواء وآثاره المدمرة على الصحة في المدن، وزيادة توافر المياه. كما يدعم النهج الدائري تنويع الاقتصادات وزيادة فرص العمل، ويعزز تمكين الوصول الى الموارد والخدمات.

ترتكز الاقتصادات العربية حالياً على صلة قوية بين النمو الاقتصادي والاستخدام غير المستدام للموارد. تستخدم الموارد الطبيعية، سواء أكانت محدودة أم متجددة، على نحو هو، في الغالب، غير مستدام، ويتمثل في استخلاص الموارد، ثم تصنيعها، ثم التخلص منها. وهذا المنحى هو الاقتصاد الخطي بعينه. يتسبب هذا النهج بتدهور واسع النطاق في البيئة، وباستنفاذ متسارع للموارد، فيشكّل تهديداً خطيراً لصحة البشر، ولاستدامة النظم الإيكولوجية كافة.

تواجه المنطقة العربية تحديات متزايدة في استدامة الموارد الطبيعية. ويلاحظ اتجاه نحو تزايد متسارع في كلٍّ من البصمة المادية ونصيب الفرد من الاستهلاك المحلي. ويدل هذا الاتجاه على تغيير في أنماط الحياة، يرتبط بتزايد سريع في استهلاك الكتل الحيوية الخام والوقود الأحفوري والمعادن. وتشهد المنطقة مستويات مثيرة للقلق من الاستخراج والمعالجة، والنفايات الناجمة عن زيادة استخدام المواد، خاصة وأن هذه الأنشطة تسرّع التدهور البيئي، وتزيد من وطأة ضغوط شح الموارد وهشاشة النظم الإيكولوجية.

والحاجة ماسة إلى التحوّل من اقتصادات تحركها الممارسات القائمة على الاستخراج إلى اقتصادات مستدامة تعززها الممارسات القائمة على التجدد. منذ اعتماد كلٍّ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، أعربت الدول العربية مراراً عن طموحها في التحول إلى اقتصادات مستدامة بيئياً. وتتجلى إرادة التحول هذه في رؤى واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، وفي المساهمات المحددة وطنياً، والاستعراضات الوطنية الطوعية، وغيرها من وثائق السياسات الإنمائية. والانتقال يسير بوتيرة متفاوتة بين

يعزى ما نسبته

50%

من انبعاثات الغازات الدفيئة و

90%

من فقدان التنوع البيولوجي

إلى استخراج الموارد الطبيعية وتجهيزها واستخدامها على نحو غير مستدام[1]

يمكّن إدماج الحلول الدائرية من تحقيق

50%

من خفض الانبعاثات اللازمة للوفاء باتفاقية باريس، أي خفض بحوالي

7.5 مليار

طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[2]*

* من خلال الملكية المشتركة لمركبات النقل، وبيع وظائف المواد الكيميائية، واستعادة العناصر الغذائية في الزراعة، والمواد المحسنة في قطاع البناء

البلدان، إلا أنه يتنامى، إذ تتجه بلدان عديدة نحو النهج الدائري، وتضع غايات واضحة لعام 2030. وقد أبرزت الأزمات الأخيرة، مثل جائحة كوفيد-19 والأزمة المالية والصراعات العالمية والإجهاد البيئي، أهمية نشر الوعي، وزيادة زخم التحرك نحو تغييرعميق للنظم.

يفرض علينا إنقاذ البيئة العالمية، ومعها مستقبل الإنسانية، تحويل نظم المحاسبة القائمة التي تكافئ التلوث وإنتاج النفايات. وعلينا، بدلاً من ذلك، أن نعتبر القيمة الحقيقية للبيئة، وألّا نحصر قياس تقدّم البشرية ورفاهها في الناتج المحلي الإجمالي. وعلينا ألّا ننسى أن تدمير غابة يوجد ناتجاً محلياً إجمالياً، وأن صيد الأسماك الجائر يوجد ناتجاً محلياً إجمالياً. لذلك، وفي السياق العالمي الحاضر، ليس الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للثراء. وبدلاً من الاعتماد عليه، علينا أن ننتقل إلى اقتصاد دائري ومتجدّد.

ملاحظات الأمين العام للأمم المتحدة في الإجتماع الدولي ستوكهولم 50+ في 2 حزيران ايونيو 2022

77,000

فرصة عمل جديدة علاوة على توفير

32 مليار

دولار للاقتصاد بحلول عام 2030،
من خلال اعتماد إدارة النفايات الدائرية في
المملكة العربية السعودية[3]

يُتوخى من الاقتصاد الدائري تحقيق تحوّل شامل في المجتمع، والمساواة البيئية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، وإحداث تحوّل جذري في أنماط الاستهلاك والإنتاج. فليس النهج الدائري مجرد انتقال في قطاعات بمفردها، بل تزداد معه كفاءة استخدام التكنولوجيا وتدفقات المواد عبر إعادة تدوير ما أُنتِج من نفايات. وتُبرز أدلة من دول عربية عدّة أنّ الاقتصاد الدائري قد ييسّر التعاون الإقليمي، ويوجِد مجموعة جديدة من الوظائف ومصادر الثروة، كما قد يحسّن القدرة على معالجة التحديات النظمية العابرة للحدود التي تواجهها المنطقة، كشحّ الغذاء والمياه، وتفاقم التلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وأوجه انعدام الأمن المرتبطة بتغيُّر المناخ.

الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الحيوي والاقتصاد الدائري

مفاهيم اقتصادية ترتكز كلها على التكيف أو التحول نحو الاستدامة. وتختلف أهداف النهج الثلاثة ومواضع تركيزها، لكنها لا تزال تُستخدم بالترادف في الكثير من الأحيان. ولكن، في الواقع، ما يركّز عليه الاقتصاد الأخضر عادةً هو كفاءة استخدام الطاقة والحفاظ على البيئة، بينما يركز الاقتصاد الحيوي على المواد المستمدة من الكتل الحيوية، وعلى تطوير السياسات الريفية. أمّا الاقتصاد الدائري، فيركز على جميع القطاعات لرفع كفاءة استخدام الموارد، والحلول المستنبطة من الطبيعة، والممارسات المجتمعية المستدامة والجديدة، ونماذج الأعمال الاقتصادية المربحة القائمة على النهج الدائري سعياً إلى تغيير مسار التنمية. ويمثّل الاقتصاد الدائري تحوّلاً نُظُمياً في القِيَم والسلوكيات والأولويات، يشمل المجتمع بأسره ويتطلب ترابطاً وطيداً بين جميع القطاعات وجميع فئات المجتمع.

تصميم نظام دائري

كيف يمكن إدماج التصميم الدائريمن أجل مجتمعاتنا؟

الاقتصاد الدائري هو نظام اقتصادي مستدام، ما يعني تضمين العمليات الدائرية بشكل يمكّن من إنشاء نظام جديد على أساس حلول دائرية تستخدم فيها الموارد الطبيعية مراراً وتكراراً في اقتصاداتنا. ولا بد لتصميم هذا النظام بأن يدمج العمليات الدائرية كافة، وذلك بحسب القطاع، والبنية التحتية، والمواد الخامة المستعملة، ومدى قبول المجتمع.(المنتج والمستهلك)

ومن الممكن استخدام نموذج دائري لوضع تصوّر للعمليات التي يمكن دمجها، وذلك من أجل توجيه التنمية نحو الاقتصاد الدائري. يعتمد النموذج (الشكل 1) على تغييرات في التصميم من خلال الحلقات العامة (إعادة التفكير وإعادة التصميم والتقليل)، والحلقات القصيرة (الرفض وإعادة الاستخدام وإعادة التوجيه) والحلقات الطويلة (إعادة التدوير والاستعادة)، حيث تعتبر الحلقات القصيرة هي الأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد ويجب إعطاؤها الأولوية عند الإمكان. يتألف النموذج الذي يوجّه التنمية في الاقتصاد الدائري من ثماني خطوات ضمن

الشكل 1. نموذج دائري مبني على الحلقات العامة (إعادة التفكير وإعادة التصميم والتقليل)، والحلقات القصيرة (الرفض وإعادة الاستخدام وإعادة التوجيه) والحلقات الطويلة (إعادة التدوير والاستعادة)

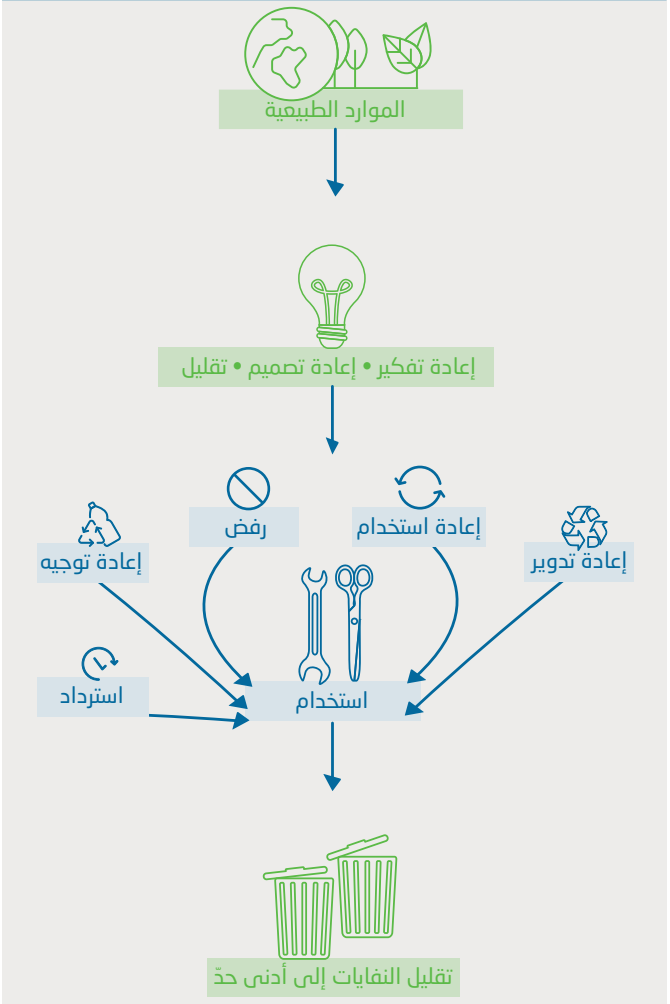

المصدر: إعداد المؤلفين.

التعريف المعتمد للاقتصاد الدائري

الاقتصاد الدائري هو نهج إنمائي شامل لقطاعات متعددة، تُصمّم بموجبه النظم بحيث ترجّح كافة الحلول التيترتقي بالنظم الإيكولوجية، وتبقي على قيمة الموارد ضمن منظومة الانتاج والاستهلاك واعادة الاستعمال لأطول فترة ممكنة. ويجري الاسترشاد بالنموذج الدائري في إدارة الموارد المتجددة والمحدودة، إذ يشتمل هذا النموذج على عمليات للاستعادة والتجديد، القائمة على إعادة التفكير، وإعادة التصميم، والتقليل، والرفض، وإعادة الاستخدام، وإعادة توجيه الاستخدام، وإعادة التدوير، والاسترداد، وذلك لتحقيق استدامة استخدام الموارد الطبيعية، وفي نفس الوقت وتسريع الصمود البيئي، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

مقتبس من عدة تعريفات متوفرة في الدراسات ذات الصلة.

المراحل التالية: التغييرات في التصميم: **إعادة التفكير** في نماذج الأعمال بحيث تشمل الموارد المستخدمة أو تقاسم الموارد؛ **إعادة تصميم** المنتجات لتدوم لفترة أطول وتكون قابلة لإعادة التدوير، وإعادة تصميم الأنظمة بحيث تكون قابلة للتجدد؛ **وتقليل** الموارد المستخدمة في التصميم والإنتاج والتصنيع وأثناء أيٍّ من العمليات الدائرية. الحلقات القصيرة: **رفض** المنتجات أو الخدمات التي تزيد على مستويات الكفاية والضارة بيئياً؛ **إعادة استخدام** الموارد إلى أن تصبح فيه في حالة لا تفي بالغرض الأصلي الذي صممت من أجله؛ وإعادة **توجيه استخدام** المنتجات والمكونات والمواد إلى غرض غير الغرض الأصلي المنشود منها. والحلقات الطويلة: **إعادة تدوير** المواد أو المكونات من خلال العمليات الفيزيائية أو الكيميائية؛ واسترداد الطاقة أو العناصر التغذوية من الموارد المستخدمة.

في الاقتصاد الدائري، لا بدّ من إعطاء الأولوية للعمليات عند قاعدة الهرم التراتبي (الشكل 2)، لأن هذه العمليات عادةً ما تكون هي الأكثر كفاءة في استخدام الموارد. وفي ما يلي أمثلة على الحلول الدائرية المرتبطة بهذه العمليات.

إعادة التفكير في ملكية المنتجات للوصول إلى تحول جذري نحو اقتصاد يرتكز على المشاركة، وتلبية احتياجات البشر ورغباتهم لكن مع الحدّ من الموارد اللازمة لتحقيق ذلك. على سبيل المثال: استخدام شبكات النقل العام الموسّعة، ومساحات العمل المشتركة، واستعارة المنتجات التي لا تُستخدم كثيراً أو لفترة قصيرة، كالكتب والدمى والملابس المخصّصة للمناسبات الخاصة.

إعادة تصميم المنتجات ومسارات الإنتاج بحيث تصبح مؤاتية للبيئة. على سبيل المثال: المنتجات المنخفضة السُمّية، وإعادة استخدام المواد، وزيادة المتانة بما في ذلك المكونات أو المواد المعاد استخدامها أو المعاد تدويرها.

رفض المنتجات التي تزيد عن مستويات الكفاية و/أو غير المستدامة بيئياً. على سبيل المثال: عدم شراء ما لا حاجة اليه، أو السعي إلى خيارات أكثر استدامة برفض المواد البلاستيكية التي تُستخدم لمرّة واحدة فقط، أو الأطعمة التي يسبب إنتاجها ضرراً كبيراً للبيئة، أو الأزياء الموسمية السريعة، أو المنتجات التي لا يمكن إعادة تدويرها.

إعادة استخدام وتوجيه استخدام المنتجات والمكونات والمواد مراراً حتى تصبح دون الجودة اللازمة. على سبيل المثال: إيجاد مساحات مفيدة وجديدة للطعام الذي لا يفي بمعايير المظهر الجيد رغم صلاحيتها، وشراء المنتجات "المحبوبة مسبقاً"، وإعادة استخدام مواد البناء عند بناء منشآت جديدة.

إعادة التدوير والاسترداد عندما لا تتوفر عمليات أخرى أو عندما تتكرر على المورد حلقات عدة من العمليات الدائرية الأخرى. على سبيل المثال: إعادة تدوير البلاستيك الذي يُستخدم لمرّة واحدة، واستعادة الطاقة من خلال حرق المنتجات التي لا تفي بمتطلبات إعادة التدوير، واستخراج الطاقة والمواد التغذوية من النفايات العضوية من خلال إنتاج الغاز الحيوي والأسمدة.

الشكل 2. هيكلية النموذج الدائري

المصدر: إعداد المؤلفين.

Daisy Daisy / adobe stock©

إمكانات الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية

ما هي أهداف التنمية المستدامة التي يمكن لتدوير الموارد أن يساهم في تحقيقها؟

الاقتصاد الدائري هو اقتصاد يبقي المواد والمنتجات قيد الاستخدام ما أمكن ذلك، ويخفف الضغوط عن النظم الطبيعية بما يتيح تجددها. يدعم هذا النموذج الإسراع بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف اتفاق باريس. كما يفتح الاقتصاد الدائري آفاقاً واعدة للعمل المناخي، ولا سيما خفض انبعاثات غازات الدفيئة؛ والاستخدام المستدام للمياه والأراضي والمحيطات؛ وتنويع الاقتصاد مع زيادة فرص العمل؛ وتحسين أنماط الحياة بمنتجات عالية الجودة، وتحقيق درجة متقدمة من الوصول إلى المنتجات كخدمات، علاوة على تحسين نتائج الصحة.

يرتبط الاقتصاد الدائري، ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، بتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة (الشكل 3):

الشكل 3. الإمكانيات ضمن اقتصاد دائري شامل في المنطقة العربية

المصدر: إعداد المؤلفين.

خطوات جريئة في الاتجاه الصحيح

ما مدى استخدام النموذج الدائري في الحاضر؟ وما هو الطموح من أجل المستقبل ؟

تسجل دول المنطقة العربية تقدّماً في انتقالها نحو الاقتصاد الدائري، ولكن ثمة تباين في زخم التحرك؛ فقد بدأت بعض البلدان بتنفيذ سياسات عامة في هذا الصدد، في حين وضع بعضها الآخر رؤىً شاملة بأهداف محددة، ولا يزال بعضها في مرحلة التخطيط المبكرة بهدف إجراء تحسينات في قطاعات معينة. والقطاع الذي يتلقى الاهتمام الأكبر هو الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وذلك بسبب فوائده الواضحة للبيئة التي تتمثل في استرداد المواد والحدّ من التلوث ومن انبعاثات غازات الدفيئة. وغالباً ما تركّز الجهود الحالية لتضمين العمليات الدائرية في المنطقة العربية على الحلقات الدائرية الطويلة، مثل إعادة التدوير والاسترداد، إلا أن موضع التركيز هذا بحاجة إلى إعادة نظر.

تؤكد الدول العربية الـ 22 كافةً، على أهمية الاقتصاد الدائري وزيادة العمليات أو الحلول الدائرية في وثائق السياسات الإنمائية، مثل المساهمات المحدّدة وطنياً، ورؤى واستراتيجيات التنمية الوطنية، والاستعراضات الوطنية الطوعية، وخطط التكيّف الوطنية، وخطط العمل الوطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، وفي خطط التنمية الخاصة بالقطاعات.

وقد تزايد، على مدى العقد الماضي، اهتمام بلدانٍ المنطقة العربية بالاقتصاد الدائري. ولا يزال المسار طويلاً قبل بلوغ الاقتصاد الدائري في جميع القطاعات، إلا أنّ بلداناً عدّة بدأت في تحديث بنيتها التحتية بحيث تشمل مرافق محسّنة لإعادة التدوير، وخيارات أفضل للنقل العام، مع وضع لوائح وتشريعات جديدة ترمي إلى تيسير استخدام الموارد الدائرية اقتصادياً.

في المنطقة العربية

95%–90

من مجموع النفايات الصلبة على مستوى البلديات ينقل إلى المطامر،

ويتجه توليد النفايات الصلبة على مستوى البلديات إلى التزايد، وقد بلغ

2.7 كغ/شخص

يومياً في بعض أنحاء المنطقة العربية[4]

أعدّت وقدّمت 21 دولة عربية، من أصل 22، مساهمة محدّدة وطنياً، وتتضمن 20 من هذه المساهمات عمليات أو حلولاً دائرية لبلوغ أهداف التخفيف أو التكيّف. وتعرب وزارات مختلفة في قطاعات مختلفة عن هذه الزيادة في استخدام النهج الدائري، وصولاً إلى الاستخدام المستدام للموارد.

وعادة ما يكون الجهاز المسؤول عن إصدار المساهمة المحدّدة وطنياً هو الحكومة، دون الإشارة في كل الحالات إلى الجهة التي تشرف على التدابير التنفيذية المخطّط لها. وقليلة هي الدول التي تشير بوضوح إلى أهمية النهج الدائري: على سبيل المثال، أفاد لبنان بأنه يتطلع إلى تحقيق اقتصاد أخضر، وقد وُصِف هذا الاقتصاد بأنه نموذج للتنمية المستدامة يحقق قدراً كبيراً من التنمية البشرية مع خفض الأثر على النظم الإيكولوجية؛ وذكرت الإمارات العربية المتحدة أنها تهدف إلى تحقيق اقتصاد دائري لقطاع النفايات فيها؛ ويعتمد كلٌّ من الكويت والمملكة العربية السعودية اقتصاد الكربون الدائري كاستراتيجية للوصول إلى أهداف التخفيف من انبعاثات الكربون. كما تتضمن غالبية المساهمات المحدّدة وطنياً جوانب من الاقتصاد الدائري في ما تتضمن من تدابير للتخفيف، وتستهدف هذه التدابير مجموعة متنوّعة من القطاعات، مثل إدارة النفايات الصلبة؛ والطاقة؛ والنقل؛ والزراعة؛ والبناء؛ والسياحة؛ والغابات؛ والصناعة؛ والمياه.

يواجه الانتقال إلى الاقتصاد الدائري في المنطقة العربية مجموعة من العقبات والتحديات، مثل انخفاض مستوى التنوّع في الاقتصادات، ومحدودية الحيّز المالي، والإمكانات البشرية المنخفضة وغير المستغلة، والاعتماد على الوقود الأحفوري، وضعف المؤسسات، والافتقار إلى الرصد والبيانات. ومن الممكن تجاوز هذه العوائق عبر اعتماد السياسات المناسبة، والمشاريع الرائدة على أساس أفضل الممارسات والجدوى الاقتصادية المرتفعة. وفي ما يلي عينة مختارة من السياسات والمشاريع المرتبطة بالاقتصاد الدائري الجاري التخطيط لها أو تنفيذها في المنطقة العربية.

©Olivier Le Moal / adobe stock

الاقتصاد الدائري للكربون هو إطار للحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تدوير تدفّقات الكربون. ينطلق هذا النهج من التقدّم الذي أحرزته التكنولوجيا في هذا الصدد، ويرتكز على عمليات خفض استخدام الكربون، وإعادة استخدامه، وإعادة تدويره، والتخلّص منه.

- وضعت **الإمارات العربية المتحدة** "سياسة الاقتصاد الدائري 2021-2031"، وتركز فيها على تحقيق التصنيع المستدام، والبنية التحتية الخضراء، والنقل المستدام، والإنتاج والاستهلاك المستدامين للأغذية، ومراقبة التنفيذ.
- يعمل كلٌّ من **المملكة العربية السعودية والكويت** على تحقيق ما وضعتاه من أهداف للتخفيف عبر الاقتصاد الدائري للكربون.
- نصّت رؤية عام 2040 في **عُمان** على هدف ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والذي يتحقّق جزئياً من خلال اقتصاد أخضر ودائري في قطاعات متعددة، ويُقاس تحقيقه بمؤشرات.
- يهدف **لبنان** إلى تحقيق اقتصاد دائري في قطاعه الصناعي، بما في ذلك المشتريات الدائرية ومبدأ تغريم الملوِّث.
- أدرجت **دولة فلسطين** مبدأ تغريم الملوِّث في قانون البيئة، ويحمّل القانون كلفة الأضرار على الشركات التي تتسبب بتدهور البيئة.
- تطبّق **قطر** ممارسات المشتريات المستدامة، باستخدام مواد ذات محتويات مُعاد تدويرها، كما أطلقت رؤية النهج الدائري في دورة عام 2022 من كأس العالم لكرة القدم.
- تنفذ **مصر** مشاريع لخفض الدعم للطاقة والكهرباء والنفط، وقد أحرزت تقدماً كبيراً في إشراك القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة.
- يتّجه **المغرب** تدريجياً إلى إلغاء دعم الوقود الأحفوري، مع التأكيد على أهمية التضامن مع فئات السكان الأشد تعرّضاً للضعف. وأنشأت الحكومة "ضريبة بيئية"، وحظرت استخدام الأكياس البلاستيكية التي تُستخدم لمرّة واحدة فقط.

- سيقدم **اليمن** إعفاءات ضريبية لزيادة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وخفض استخدام المواد البكر، من خلال نظام إصدار الشهادات.
- يعمل **البحرين وتونس والسودان والصومال والعراق** على زيادة الوعي بالعمليات والحلول الدائرية.
- نفذ **الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب** برامج لبناء القدرات في النهج الدائري.
- تهدف رؤية **جيبوتي** لعام 2035، والمساهمات المحدّدة وطنياً في جزر القمر وموريتانيا إلى دمج العديد من الممارسات الدائرية في القطاع الزراعي، مثل الحراجة الزراعية.
- تشير المساهمة المحدّدة وطنياً في **الجمهورية العربية السورية** إلى الاقتصاد الدائري، وتقدم حلولاً دائرية في قطاعات النفايات والزراعة والنقل والطاقة.
- وقد وضعت **ليبيا** خططاً لتوسيع نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وسياسات وحوافز لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.

المشاريع الرئيسية وأفضل الممارسات

المغرب: حلول زراعية مبتكرة تعزّز منعة المزارعين المحليين

المغرب هو من البلدان العربية القليلة التي تتمتع بنسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من حيث الغذاء، ويمثل إنتاج الأغذية الزراعية ما نسبته 33 في المائة من مجموع الأيدي العاملة. ولكن يُسجَّل انخفاض في خصوبة الأرض، وتراجع في أرباح القطاع الغذائي في ظل تغيّر ظروف السوق ومحدودية الموارد الطبيعية. ويصدر قطاع الزراعة كمية كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم، وأحد أسباب ذلك هو تدني الكفاءة في الاستخدام غير الفعّال للموارد الطبيعية، حيث ينتج الميثان دون ضوابط من النفايات العضوية، ويتكثف استخدام مدخلات مثل الأسمدة، ويعتمد الإنتاج على الوقود الأحفوري.

وعلى أساس تعاون بين شركة بيودوم المغرب وبرنامج Switchmed المموّل من الاتحاد الأوروبي، تم تطوير حلّ جديد للمزارعين في المغرب لمساعدتهم على إدراج الممارسات الدائرية من أجل خفض الانبعاثات وزيادة الأرباح وتحصين المنعة. ويعتمد الحلّ على خزان محلي صغير الحجم ينتج الغاز الحيوي والأسمدة من خلال إنتاج الميثان من النفايات العضوية والنفايات الحيوانية ومياه الصرف الصحي. وبدلاً من ترك النفايات من دون معالجة في المزارع بحيث تتسرب غازات الدفيئة، تستخدم كمتمّمات للنفط من أجل تشغيل أنظمة الري وغيرها من الأنظمة التي تتطلب استخداماً كثيفاً للطاقة في المزارع، كما تستخدم الأسمدة العضوية المحلية بدلاً من شراء الأسمدة. ومكّن المشروع المزارعين من بيع الأسمدة العضوية، وأتاح لهم فرص عمل جديدة، لا سيما وأن الهدف منه هو الاكتفاء الذاتي لمزارعين محليين. ومن المزمع توسيع نطاق الحلّ إلى المستوى الوطني، وبناء قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين لتكوين شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل حلول دائرية زراعية مستدامة.

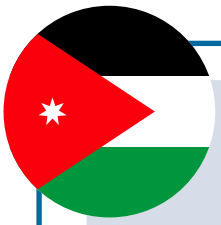

الأردن: برنامج إعادة الاستخدام يسهل أنماط الاستهلاك المستدامة وخلق فرص عمل جديدة

ينفذ في الأردن المشروع REUSEMED، في إطار شراكة بين وزارة الإدارة المحلية وبلدية دير علا الجديدة. والمشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تعزيز ثقافة إعادة استخدام المنتجات وإنشاء شبكات لهذه الغاية. يركز المشروع على إعادة استخدام السماد والملابس والكتب والأثاث والأجهزة المنزلية، ويعمل على نشر الحلول القائمة على الاستعادة والتجديد. في عام 2022، نُظِّم أول مهرجان لإعادة الاستخدام، وساعد على توعية الجمهور المحلي بإعادة الاستخدام، ودعوته إلى المشاركة في أنشطة إعادة الاستخدام. وتشمل الإنجازات الأخرى مركزاً لإعادة الاستخدام حيث يمكن تسليم المنتجات القديمة ومن ثم إعادة بيعها بسعر رمزي، ومقهى للتصليح، ومصنع للسماد.

يندرج المشروع ضمن آليات إدارة النفايات، ولكن بدلاً من التركيز المعتاد على إعادة تدوير النفايات وحرقها، يتحوّل الاهتمام نحو عمليات توجيه الاستخدام الأكثر كفاءة في استخدام الموارد. والهدف هو الحد من التزايد في إنتاج النفايات من خلال العناية بالمنتوجات الموجودة بدل انتاجها من جديد. يعمل المشروع على تغيير أنماط الاستهلاك من خلال تحسين التعامل مع المنتجات المستخدمة، وزيادة الوعي بإدارة النفايات، وبناء القدرات في ممارسات إعادة الاستخدام والإصلاح وتحويل النفايات الى أسمدة، وإيجاد وظائف خضراء جديدة، وتغليب روح التضامن. وتشمل أهداف المستقبل للمشروع إشراك القطاع الخاص لزيادة إيرادات البلدية على الأمدين المتوسط والبعيد.

الإسراع باعتماد النهج الدائري في المنطقة العربية

كيف يمكن الإسراع بالتقدّم نحو الاقتصاد الدائري؟

يتحقّق الانتقال إلى الاقتصاد الدائري بعمليات نظمية، يمكن تسريعها من خلال الالتزام السياسي والسياسات المناسبة والحوكمة الفعّالة التي تنفذها مؤسسات قوية عبر سياسات مناسبة وآليات تمويل مستدامة وبرامج بناء القدرات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة من مختلف القطاعات. لكن لا بدّ من مراعاة عدّة جوانب عند البدء، مثل التركيز على القطاعات المؤهلة للتحول بأقل مقاومة، وذات الأثر الأكبر والعائد المرتفع للتحول نحو الاقتصاد الدائري بشكل سلس.

التأكد من انخراط الجميع في العملية

وضع رؤية مشتركة لمنطقة عربية تمارس الاستدامة: هذه الرؤية ضرورية، لأن الاقتصاد الدائري يعتمد على متانة التعاون والترابط بين الجهات الفاعلة.

تعميم نهج التدوير في جميع السياسات الإنمائية في القطاعات كافة: اعتماد هذا النهج استراتيجيةً أساسيةً، مع بناء أوجه للتآزر مع البرامج والمشاريع القائمة.

وضع خارطة طريق من خلال تقييم الوضع القائم، وأصحاب المصلحة الرئيسيين وعوامل التمكين، واختيار القطاعات التي تتطلب انتقالاً استراتيجياً، وتخطيط الإجراءات للوصول إلى الغاية باستخدام المقاييس، واعتماد مؤشرات للتقدم يسهل رصدها.

إيجاد مكاسب من داخل الحلول الدائرية

لا بد من التخلص من النموذج الاقتصادي الخطي القائم، الذي يركز على تحقيق الأرباح الاقتصادية من دون مراعاة العواقب على البيئة المشتركة والعدالة الاجتماعية، ولا بد أيضاً من وضع لوائح وحوافز جديدة تشجع العمليات والحلول والأعمال التجارية الدائرية.

وتشمل أمثلة السياسات العامة التي يمكن اعتمادها: **إنفاذ القوانين واللوائح المعتمدة أصلاً؛ والترويج للنهج الدائري من خلال ممارسات الشراء والعطاءات الدائرية؛ وتحميل المسؤوليات للجهات التي ينبغي أن تتحملها من خلال استراتيجيات المسؤولية الممتدة للمنتِج؛ وإيجاد شهادات تستقطب المستهلك/ المنتج، وحوافز نقدية وغير نقدية.**

سبل التحفيز لاستخدام النهج الدائري

توعية المستهلكين: زيادة القبول والطلب على العمليات والحلول الدائرية في غاية الأهمية لنشر الاقتصاد الدائري لأن الممارسات الدائرية غالباً ما تعتمد تصميماً يعتمد كثيراً على المشاركة.

اعتماد النهج الدائري كنهج مرغوب فيه، وترسيخ الشعور بالمسؤولية عن تنفيذه: زيادة جاذبية الحلول الدائرية لكلّ من الأفراد والقطاعات المختلفة مع التأكد من شعور الجميع بأنهم جزء من منظومة أوسع بإمكانهم التأثير عليها.

بناء القدرات اللازمة

زيادة القدرات الفنية وتحديث القطاع الصناعي والبُنى التحتية.

زيادة القدرات البشرية من خلال أنظمة التعليم والدورات التدريبية التي تركز على العمليات والحلول الدائرية، وإطلاق منصات لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

الاستفادة من القدرات الموجودة لدى الشباب والنساء في المنطقة، لا سيما مع الارتفاع الراهن في معدلات البطالة.

تحسين آليات التمويل

تتطلب عوامل التمكين هذه ابتكاراً في آليات التمويل تساعد على تعزيز الكفاءة في تسخير الميزانيات المحدودة، وذلك بتحسين آليات التمويل من خلال التمويل المباشر للمناخ نحو النهج الدائري؛ **الترويج لربحية حلول السوق الدائرية؛ وضع لوائح وسياسات توجه التدفقات المالية؛ تحفيز الشراكة بين القطاعَين العام والخاص؛ ومقايضة الديون لتحفيز الاستثمارات نحو تسريع اعتماد النهج الدائري.**

الاسترشاد بالمعرفة والبحث

من المقترح، لتوجيه صانعي القرارات إلى الممارسات المثلى القائمة على الأدلة، **إيجاد تقييمات مفصلة للحالات من أجل التوصل إلى قرارات مستنيرة؛ وإعطاء الأولوية للبحوث من أجل التوصل إلى أفضل الممارسات؛ وتدارك الثغرات في توفر البيانات؛ وقياس التقدّم نحو تحقيق النهج الدائري أو إلى الاقتصاد الدائري باستخدام مؤشرات مناسبة.**

الحواشي

1. International Resource Panel. (2019). Global Resources Outlook 2019: Natural Resources for the Future We Want.
2. Schroeder, P., Anggraeni, K., & Weber, U. (2019). The Relevance of Circular Economy Practices to the Sustainable Development Goals. Journal of Industrial Ecology, 23(1), 77–95.
3. MWAN. (n.d.). Circular Economy Adoption. Retrieved 2023–04–11 from https://mwan.gov.sa/en/Circular-Economy-Adoption.
4. Thabit, Qahtan & Abdallah, Nassour & Nelles, Michael. (2022). Facts and Figures on Aspects of Waste Management in Middle East and North Africa Region. Waste (1). 52–80. 10.3390/waste1010005.

BotTastic / adobe stock©

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

رؤيتنا: طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

www.unescwa.org

23-01015